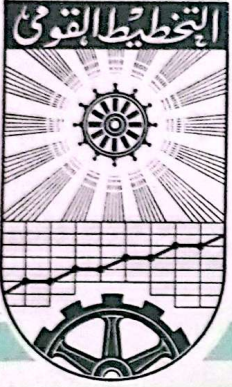


الجمهورية العربية المتحدة



مَعْد التَخْطِيط القومى

مذكرة رقم ٢/٩٦٣

الفصل الاول : المحاسبة القومية فى الاقتصاد
المختلط

الباب الثانى : المحاسبة القومية من الناحية
المحاسبية

د. عاطف السيد

يونيو - ١٩٧٠

القاهرة

٣ شارع محمد مظهر - الزمالك

الباب الثانى : المحاسبة القومية من الناحية المحاسبية

فى تعريفنا للمحاسبة القومية قلنا انها تمثل تدفقا وليس مركزا ماليا معيناً . وعلى هذا فأول ما يثور من الناحية المحاسبية هو تحديد هذه التدفقات ومعنى آخر تحديد كافة العمليات الاقتصادية التى تكون هذه التدفقات . الا ان مثل هذا التحديد لا يكون ممكناً الا اذا حاولنا تجميعه بشكل يتفق وطبيعة الفن المحاسبى ، هذا ولما كانت هذه المحاسبة القومية محاسبة اقتصادية فان ذلك يحدد طبيعة الفن المحاسبى بشكل يتفق مع الوظائف الاقتصادية الاساسية .

وعلى هذا سنحاول تباعاً دراسة :

- العمليات الاقتصادية موضوع المحاسبة القومية
- التجميع المحاسبى لهذه العمليات
- تركيب الحسابات المختلفة لمجموعات هذه العمليات .

اولاً : العمليات الاقتصادية موضوع المحاسبة القومية :

فى تحديدنا لمفهوم كل من الناتج القومى والدخل القومى والاتفاق القومى تعرضنا فى مواقع مختلفة لهذه العمليات وحاولنا بيان ما يدخل منها فى هذه المحاسبة وما يخرج . وعلى هذا فدراستنا لهذه العمليات الآن سيكون اشبه بتجميع وتلخيص لما سبق ذكره اكثر منه شرح وتحليل . فبصفة عامه يمكن تحديد العملية الاقتصادية التى تدخل فى المحاسبة القومية بالتعريف التالى .

هى العملية النهائية التى تتم بين طرفين احدهما على الاقل يعتبر مقيماً فى الدولة التى يكون اقتصادها موضوع هذه المحاسبة وذلك على اساس تبادل لى حقيقة او محازاً .

فمن هذا التعريف يمكن استخلاص الشروط الأساسية لادخال هذه العملية فى الحسابات القومية .

أ - يجب ان تكون العملية الاقتصادية عملية نهائية : ومعنى آخر عملية ليست وسيطة . ومن المعروف ان العملية الوسيطة هى العملية التى تتم بين وحدتين فى قطاع واحد وتفيد فى حسابين متشابهين : كمصنع غزل يبيع لمصنع نسيج بعضا من انتاجه . فهذه العملية فى الواقع تعتبر عملية وسيطة لانها مقيدة عملية بيع فى الحساب الجارى لمصنع الغزل وعملية شراء فى الحساب الجارى لمصنع النسيج . اما العملية النهائية فهى العملية التى تتم بين وحدتين فى قطاعين مختلفين او بين وحدتين فى قطاع واحد ولكن العملية فى الحالة الاخيرة تفيد فى حسابين مختلفين . مثال ذلك بيع مصنع النسيج لانتاجه الى القطاع العائلى . هنا نجد قطاعان مختلفان : قطاع الاعمال والقطاع العائلى : اما الحالة الثانية فمثالها : بيع مصنع ماكينات نسيج بعض انتاجه من الماكينات الى مصنع نسيج . فهذه العملية عملية نهائية او انها مقيدة فى الحساب الجارى لمصنع ماكينات النسيج بينما هى مقيدة فى الحساب الراسالى لمصنع النسيج .

والقاعدة هنا - كما سبق القول - هو استبعاد العمليات الوسيطة وحساب العمليات النهائية والمثال التالى يعطينا الاجابه عن سؤال سرعة ان ما يثور : كيف يتم ذلك .

نفرض اقتصادا يتكون قطاع الاعمال فيه من مشروعين (أ) ، (ب) قام كل منهما بعمليات معينه والمطلوب تجميع حساب موحد لهذا القطاع .

المشروع (أ) :

المنصرف	الوارد
شراء سلع وخدمات من المشروع (ب) ١٠	مبيعات سلع وخدمات ٣٠
اجـ ٢٠	للمستهلكين (للمشروع ب) ١٥
ضرائب مباشرة ٤	المخزون ٤
ارباح موزعه ٦	تزويد راسمالي كلي ٦
ارباح محجوزة ١٥	
المجموع ٥٥	المجموع ٥٥

المشروع (ب) :

المنصرف	الوارد
شراء سلع وخدمات من المشروع (أ) ١٥	مبيعات سلع وخدمات ١٠
اجـ ١٢	للمشروع أ ١٠
ضرائب غير مباشرة ٣	للمستهلكين ٢٥
ارباح غير موزعه ٢	المخزون ٢
	تزويد راسمالي كلي ٣
٤٠	٤٠

الحساب المجمع :

المنصرف	ايـراد
اجـ ٣٢	مبيعات للمستهلكين ٥٥
ضرائب غير مباشرة ٧	مخزون ٦
ارباح ٣١	تزويد كلي ٩
٧٠	٧٠

وعلى هذا نجد اننا استبعدنا العمليات الوسيطة ، ففى كل ----- من
المنصرف والايراد تبلغ هذه العمليات ٢٥٠ استنفذناها من مجموع العمليات . هذا
من ناحية - كما نجد من ناحية اخرى نلاحظ ان هذا التجميع قد تم ب-----
اعتبار السلوك الانتاجى لكل من الوحدتين اى مدى الكثافة الراسمالية المستخدمة
فى كل منهما - ولكن اخذ فى الاعتبار فقط طبيعة الوظيفة الاقتصادية لكل منهما .

ب - هذه العملية النهائية يجب ان تتم بين طرفين يعتبر احدهما على الاقل مقيما :

وهذا الصدد نغرى بين ثلاثة انواع من العمليات :

- عمليات داخلية : وهى المعاملات التى يكون كل من طرفيها يعتبر مقيما
- عملية خارجية : وهى المعاملة التى يكون احد طرفيها مقيم والاخر عام خارجي
- عملية اجنبية : وهى التى لا علاقة لها بالاقتصاد موضوع المحاسبة اذ تتم ب-----
اجنبيين تماما عن الاقتصاد اى لا يعتبران مقيمين .

وعلى هذا فالمشكلة هى فى تحديد مفهوم المقيم - اى تحديد المعيار الذى على
اساسه يحدد نطاق هذه المحاسبة القومية ومعنى آخر تحدد العمليات التى تدخل
فى هذه المحاسبة .

هذا وقد سبق لنا ان اشرنا انه يوجد معايير ثلاثة لتحديد صفة المقيم :

- أ - المعيار الاقليمى : ويعتبر كل الوحدات الاقتصادية (مشروعات وافراد) مقيم-----
بصفة معتاده وبالتالي تدخل عملياتهم فى النشاط الاقتصادى للدولة اذا -----
كانوا مقيمين داخل الحدود السياسية للدولة . وبالتالي يكون الوجود المادى
فى ارض الدولة كافيا ليجعل معاملات من يكون بداخلها مع العالم الخارجى
معاملات خارجية تدخل فى الحسابات القومية .

ب - معييار الجنسية : وهو عكس الاول . فالاول يقضى بان الوجود المــــادى بصرف النظر عن الجنسية هو المهم . اما هذا المعيار فيقضى بان الجنسية بصرف النظر عن مكان الاقامة هو المهم . فيدخل بالتالى فى النشاط الاقتصادى للدولة ما قام به كل من تمتع بجنسيتها سواء اكانوا اشخاصا معنويين او طبيعيين من معاملات .

والواقع ان كلا من المعيارين منتقدين . فكل منهما يوسع ويضيق نفس الوقت وان كان فى اتجاهات مختلفة من نطاق النشاط الاقتصادى للدولة . فمن المعروف ان اى دولة يقيم بها اجانب بصفة مستمرة فى نفس الوقت لها مواطنين يحملون جنسيتها ويقيمون بالخارج اقامة دائمة او غير دائمة . فى نفس الوقت يوجد بالدولة هيئات دولية لا تنتمى الى دولة معينة بذاتها . فتطبيق المعيار الاقليمى يقضى ادخال المجموعة الاولى (الاجانب المقيمين بصفة دائمة) وهذا منطقى ولكن فى نفس الوقت تدخل المجموعة الثالثة (الهيئات الدولية والاجنبية) وهذا غير منطقى ويستبعد المواطنين المقيمين فى الخارج وهذا منطقى بالنسبة لمن يقيم بالخارج بصفة دائمة وغير منطقى للمقيم بصفة مؤقتة . فى نفس الوقت نجد العكس اذا ما طبقنا معيار الجنسية فتستبعد عمليات لابد وان تدخل كالاغانب المقيمين اقامه دائمه داخل الدولة موضوع الحساب وتدخل عمليات لابد وان تستبعد كالمواطنين الذين يحملون جنسية البلد موضوع الحساب ومقيمين بالخارج اقامه دائمة .

وبالتالى عادة ما تضطر الدولة الى تطبيق احد هذين المبدئين ان تحدد فى قائمة كافة الاستثناءات التى ترد عليه .

ح - معيار المركز الرئيسى : وهذا المعيار قال به خبراء صندوق النقد الدولى ومقتضاه اعتبار مقيما بالبلد موضوع الحساب كل من وضع مركز نشاطه الرئيسى فيه بصرف النظر عن جنسيته او محل اقامته . وبالتالي يفرق القائلون بهذا المعيار بين احوال ثلاثة :

- الافراد : فيعتبر مقيما كل من هو مقيم بشكل دائم وكذا اعضاء السلك السياسى والقنصلى الموجودين فى الخارج وكذا الطلبة واطباء البعثات العسكرية والتدريسيين فى الخارج .

- المؤسسات : وتعتبر مقيمه اذا ما كانت موجوده كلها بالبلد موضوع الحساب . اما فروعها فى الخارج - فلا يعتبر منها مقيم الا المنشأة المستقلة اى الوكالة (التوكيل) التى لها ذمة مالية مستقلة عن المؤسسة الام - اما الفروع فتعتبر تابعة للمركز الرئيسى .

- المنظمات الدولية : وتعتبر بصفة عامه غير مقيمه *

والمعيار الاخير ايضا لا يخلو من النقد - فمن الصعوبة بمكان تحديد مفهوم وكيان المنشأة المستقلة (التوكيل) ان لابد وان تدخل فى نشاطها بعض مساهمات المؤسسة الام ايا كان مدى استقلالها .

وكذلك الحال بالنسبة لتحديد المركز الرئيسى للافراد - فقد يصعب فى كثير من الحالات وخاصة عدنا يتوزع نشاط المقيمين بدرجات متفاوتة فى اكثر من دولة .

ح - هذه العملية النهائية التى يجب ان تتم بين طرفين تعتبر
احدهما على الاقل مقيما يجب ان تتم على اساس تبادلى . . فالعملية التبادلية
كما سبق القول هى العملية التى لها مقابل ومعنى آخر التى يكون كل من
طرفيها مقدم ومتسلم . اما العملية التحويلية فهى التى ليس لها مقابل او مقابل
غير مباشر وغير محدد . فالاجر عملية تبادلية يقدم العامل العمل ويتسلم مقابل عنه
الاجر ويتسلم صاحب العمل الاجر ويتسلم مقابل عنه العمل الذى يؤديه العامل . اما
العملية التحويلية فمثالها : الاعانة التى تقدمها الدولة الى غير القادرين على العمل .
فالدولة هنا مقدمه الاعانه ولا تتسلم بصفة مباشرة شيئا . وكذلك المستفيد من
الاعانة فيتسلم دون ان يقدم شيئا وان كان الوضع اذا ما تعمقنا فى التحليل يكون
مختلفا . اذ ان المستفيد من الاعانة سيستفيد منها فى الانفاق الاستهلاكى اى تترجم
الى طلب فعلى مما يزيد حجم الطلب الكلى ويحرك بالتالى الانتاج وهنا تظهر
الاثار الغير مباشر لهذه العملية التحويلية .

والواقع ان التفرقة بين هذين النوعين من المعاملات من الاهمية بمكان
اذ ان العمليات التمويلية لا تدخل فى حساب النشاط الاقتصادى للدولة موضوع
الحساب بعكس العمليات التبادلية التى تدخل فى حساب هذا النشاط والسبب فى
ذلك ان العملية التمويلية لا ينتج عنها الا مجرد اعادة فى توزيع الدخل بمعنى
انها تمثل انتقال دخل من وحده لاخرى .

(١)
وعلى العموم فيمكن ارجاع هذه العمليات التحويلية الى اربعة مجموعات :
الضرائب والتأمينات والتحويلات بالمعنى الضيق والعمليات المختلفة للتوزيع .

(١) لمزيد من التفاصيل ارجع الى :

Jean Marchal: Comptabilité Nationale ... op. cité pp. 185-120.

Jean Marczwski : le traitement des administration publiques dans les
comptes nationax: Rev. Economie App. 1965.

Jean Marzwski: le traitement des assurances en comptabilité nationale
Rev. Vie et Sciences Economiques Mars 1966.

اما الضرائب الغير مباشرة فتعتبر اداة من ادوات اعادة توزيع اجمالي عائد بيع السلع الخاضعة لهذه الضريبة الى المستهلكين النهائيين .
وبالتالى تدخل فى الحسبان اما قبل اى عملية توزيعه للدخل بواسطة المنظم او بعد توزيع الدخل المتاح فى لحظة يكون فيها هذا الدخل مخصص للانفاق بكل انواعه . وبالتالى تعتبر هذه الضرائب الغير مباشرة تحويلات للتكلفة .

وعلى العموم نجد من الناحية العملية تعتبر المحاسبة القومية ضريبة غير مباشرة كل ضريبة تميز الادارة المالية خصمها باعتبارها جزء من تكلفة الانتاج وذلك لاستخراج صافى الارباح الخاضعة للضريبة المباشرة .

- اما عن التأمينات : فمن المعروف ان التأمين عملية يقوم على اساسها المؤمن بدفع اقساط معينة مقابل ان يضمن له او لغيره المؤمن لديه بعض اخطار معينة . وتقوم المحاسبة القومية بتسجيل هذه العمليات فى بند التأمين على اساس الفرق بين الاقساط المدفوعة مثلا والتعويضات المدفوعة خلال السنة موضوع الحساب . وهذا الفارق قد يكون سلبيا وبالتالى يسجل فى خانة الاستخدامات وقد يكون ايجابيا وبالتالى يسجل فى خانة الايرادات .

- اما التحويلات بالمعنى الضيق : وهى مدفوعات يقوم بها طرف عادة ما تكون الادارة الحكومية الى طرف آخر ومدون مقابل ظاهر ومباشر ولغرض اقتصادى او اجتماعى . وبالتالى يمكن ارجاعها الى اربعة اشكال .

- المساعدات : وهى التحويلات التى لها هدف اجتماعى وتكون نقدا او عينا تقوم بها الاداره الحكوميه لصالح الافراد ويدون مقابل - وتشمل المساعدات النقدية : المعاشات واعانات البطالة والرصيد القومى للتشغيل والمنح الدراسية واعانات اللاجئين ... الخ - اما المساعدة المعيشية فتشمل المساعدة الصحية والمساعدة الاجتماعية والمساعدة القضائية .

- الاعانات : وهى تحويلات تدفعها الادارة الحكومية او بواسطة بعض المؤسسات (وان كان من قبيل الاستثناء) لصالح بعض المؤسسات والافراد او لبعض الادارات . وهذه الاعانة تشبه الى حد كبير المنحه ولكن مـــــــ فارق يظهر فى ان الاعانة تمنح فى مقابل شروط معينه يقبلها المستفيد من هذه الاعانة . هذا ويميز الكتاب فى فرنسا بين ثلاثة انواع من الاعانة^(١)

- اعانة انتاج تمنح للمنتجين ويكون من هدفها تعويض عدم كفاية الايرادات وتخفيف عبء الاستغلال وتشجيع بعض اوجه النشاط ، وهذه الاعانة تسمى للمشروعات ان تباع انتاجها باسعار دون اسعار التكلفة او تشجيع بعض اوجه النشاط دون البعض الاخر .

- اعانة تجهيز تمنح ايضا للمنتجين وتمثل جانبا من تكلفة الانشاءات - وهى هدف هذه الاعانات^{زيادته} المتاح من الادخار او من القروض للمشروع حيث تمكنه من زياده انشاءاته بسهولة اكثر .

واخيرا الاعانة من الادارة الحكومية الى ادارته حكوميه اخرى لسد عجز لديه او المساهمة فى تكلفتها .
هذا عن التحويلات بالمعنى الضيق .

(1) Marchal: Comptabilité Nationale Française ... op. cité . p. 189.

وأخيرا نجد الى جوار الضرائب والتأمينات والتحويلات بالمعنى (الضيق)
العمليات التوزيعية المختلفة وهى التى لا تدخل فى اى من هذه البنود
و يتمخض عنها توزيع معين كأرباح اليانصيب والراهنات الخ .
فهذه العمليات تعتبر عمليات توزيعية بحتة .

د - وأخيرا يشترط فى العمليات التى تدخل فى المحاسبة القومية
ان الأساس التبادلى التى تتم عليه يجب ان يكون قائما ايضا حقيقه او مجازا .
فكما سبق القول لا صعوبة فى العمليات الحقيقية اى التى تتم فى السوق فهى
لملموسة ، فالمنتج هنا منفصل عن المستهلك - ومن الطبيعى ان هذه
العمليات تدخل فى نطاق الحسابات القومية وتعتبر جزءا من النشاط الاقتصادى
للدولة . اما العمليات المجازيه وهى التى يختلط فيها المنتج بالمستهلك ومعنى
آخر يقوم الشخص بانتاج سلعه ثم يستهلكها بنفسه فهى وان لم تظهر فى
السوق الا انها تمثل فعلا جزءا من النشاط الانتاجى وبالتالى تدخل فى
نطاق الحسابات القومية ، الا ان المشكلة فى طريقة التقدير .

فكما سبق ان اشرنا نجد بعض العمليات التى تدخل فى هذا النطاق
حاولنا حصرها وتقديم طريقة تقديرها .

- فقلنا انه بصدد الخدمات التى تقدمها سلع الاستهلاك المعمرة لا تحسب
من النشاط الانتاجى الا خدمات المنازل المسكونه باصحابها (مع بعض
استثناءات ترد على سبيل الحصر) - وتقدر هذه الخدمه على اساس سعر
مثيلتها فى السوق . ومعنى آخر يفرض ان المنتفع من هذه الخدمه قد
لجأ الى السوق للحصول على نفس الخدمه التى يحصل عليها من منزله
الذى بناه بنفسه . وعلى هذا الاساس يقدر سعر هذه الخدمه .

اما فيما يختص بالاستهلاك الذاتى فيتضح كما سبق الاشاره فى القطاع الزراعى دون القطاعات الاخرى ويحتسب هذا الاستهلاك على اساس من ثمن المزرعه (وقد سبق تحديده) وهو اقرب الاسعار الى الواقع .

اما فيما يختص بخدمات الاداره الحكوميه فقد سبقت الاشارة ايضا الى ان احتساب نشاط هذه الاداره ايا كان التكييف الاقتصادى لنشاطها منتج او مستهلك للخدمات العامه فى النشاط الاقتصادى للدولة وتقدر على اساس من الاجور المدفوعه اى التى قامت بدفعها للعاملين بها . اما السلع والخدمات التى اشترتها لتقدم بها هذه الخدمات فلا تدخل على اعتبار انها عمليات وسيطة .

وعلى هذا يدخل فى حساب النشاط الاقتصادى للدولة كل العمليات التبادلية الحقيقية وكذلك بعض العمليات التى لا تظهر فى السوق فعلا ولكن يفترض ان التعامل فيها ثم على اساس السوق ويقدر بمثلها .

وبالتالى نكون قد انتهينا من تحديد مفهوم العملية التى تدخل فى النشاط الاقتصادى وتكون محلا للمحاسبة القومية ولكن وبهذا الوضع يكون بكل اقتصاد ملايين من العمليات لابد من حصرها جميعا وتجميعها فى صورة تصلح لان تكون محلا للحساب على المستوى القومى . وهذا ما سنراه .

ثانيا : التجميع المحاسبى لهذه العمليات

فى اى اقتصاد تقوم ملايين من الوحدات بالعمليات الاقتصادية المختلفة التى تدخل فى هذه الحسابات القومية ، فواجب اذن حصر هذه العمليات بشكل يمكننا من تصوير النشاط الاقتصادى للاقتصاد موضوع المحاسبة تصويرا رقميا .

ولكن وكما نعرف ان العمليات الاقتصادية تختلف من حيث طبيعتها او الوظيفة التى استخدمت هذه العملية فى اداؤها فى نفس الوقت تتشكل هذه العملية والوحدة الاقتصادية التى تقوم بها . وعلى هذا تصبح من المنطقى حتمى يمكن حصر هذه العمليات حصرا يؤول الى المعنى المطلوب ان يقسمها من ناحية حسب الوظيفة الاقتصادية التى تقوم العملية باداؤها ومن ناحية اخرى حسب طبيعة الوحدة الاقتصادية التى تقوم بهذه العملية . وعلى هذا نجد لدينا نوعين من محاسبة هذه العمليات : المحاسبة الوظيفية ومحاسبة المجموعات الاجتماعية . وسنتناول كل منهما فيما يلى :

١. المحاسبة الوظيفية للعمليات الاقتصادية :

بصفة عامه يمكن تقسيم وظائف الاقتصاد الى انتاج جارى واستهلاك (تخصيص) وتكوين راسمالى وبالتالى يكون لكل وظيفة حساب خاص يدرج به نشاطها . وسنمر سريعا على كل حساب .

أ - حساب الانتاج : وهو الحساب الذى يصف النشاط الجارى فى الانتاج للوحده . وبالتالى يجمع كل العمليات الجارية سواء من ناحية المنصرف او الايراد فتبين ما تقوم به الوحده الانتاجية من شراء سلع وخدمات لاستخدامها فى الانتاج الدورى فى نفس الوقت ما تقوم به هذه الوحده من بيع لانتاجها . كما يبين ما تقوم الوحده بانتاجه من سلع انتاجية خارجه عن طبيعة نشاطها الجارى واستخدام هذه السلع فى انتاجها - كما تبين ايضا ما تقوم الوحده فيه من استهلاك ذاتى ولنحاول تصوير الحساب فيما يلى :

<u>ايراد</u>	<u>منصرف</u>
مبيعات سلع وخدمات منتجه	١ - شراء سلع وخدمات لازمة للانتاج الجارى
امداد ذاتى	٢ - امداد ذاتى (سلع وخدمات انتاجية قامت الوحده موضوع الحساب بانتاجها نشاط جارى)
استهلاك ذاتى	٣ - ضرائب غير مباشرة
تزويد راسمالى ذاتى	٤ - تزويد راسمالى ذاتى
اعانات انتاج محصلة	٥ - تحويلات اخرى مدفوعه
تحويلات جارية محصلة	٦ - نقص فى المخزون
زيادة فى المخزون	

الرصيد اجمالى الناتج

ونحاول أولا استعراض بنود الحساب • ففي جانب المنصرف مذكور السلع والخدمات التي قامت الوحدة بشرائها لاستخدامها في الانتاج • وكذلك الامداد الذاتى وفي مقابلها في جانب الايراد مذكور المبيعات من السلع والخدمات والامداد الذاتى • والواضح ان السبب في ذكر الامداد الذاتى في كل من المنصرف والايراد - انه يعتبر منصرف اذ انه صنع بايدى عامله من الوحدة المنتجه ومن مواد موجوده في الوحدة موضوع الحساب وبالتالي وان كانت بطبيعتها تخرج عن النشاط الجارى للوحده صاحبة الحساب الا انها قامت على اساس من نفس السلع والخدمات المستخدمة في هذا الانتاج وبالتالي تعتبر منصرف شأنها في ذلك شأن النشاط الجارى • كما تعتبر ايراد اذ انها قيمة اضافية قد اضيفت خلال المده موضوع الحساب واستخدم لتوليدها نفس ما يستخدم لانتاج السلع والخدمات موضوع النشاط الجارى الذى تقوم الوحدة موضوع الحساب ببيعهم • وما يقال عن الامداد الذاتى يقال عن التزويد الذاتى والفرق بينهما هو ان الامداد الذاتى هو الاستهلاك المهنى لمشروع معين من السلع والخدمات التى يقوم بانتاجها بنفسه - اما التزويد الراسمالى الذاتى هو كل ما تنتجه وتستخدمه الوحدة موضوع الحساب في نشاطها الجارى ، مثال ذلك مصنع النسيج اذا قام بتصنيع بعض الغزل الذى ينسجه بدلا من ان يشتريه من الخارج يقوم في هذه الحالة بعملية الامداد الذاتى - اما اذا قام بتصنيع قطعة من احوال النسيج او بعض راس المال الثابت من مواد وخدمات مستخدمه اصلا في الوحدة بحيث لا يشتريها لهذا الهدف بالذات فان ذلك يعتبر تزويدا ذاتيا •

- نلاحظ ايضا ان الضرائب المباشرة مذكورة في جانب المنصرف في نفس الوقت نجد في جانب الايراد بند اعانات الانتاج المحصلة • ففي الواقع

نجد ان الوحدة تقوم بنفسها بدفع الضرائب الغير مباشرة ثم تحصلها في ثمن بيع السلع والخدمات ناتجها منقوصا من هذا الثمن الاعانات التي سبق للوحده ان حصلتها بمناسبة هذا الانتاج .

- كما نلاحظ اخيرا اننا بالنسبة للتغير في المخزون قد ادرجنا نقص في المخزون في جانب المنصرف اما الزيادة في المخزون فادرجناه في جانب الايراد . وتفسير ذلك انه كما هو معروف ان لكل وحده مخزون يمثل المتغير الذي يتحمل مخاطر تغير الطلب - وبالتالي اذا ما زاد الطلب زيادة لم يتمكن الناتج الجارى من مواجهته فيصبح من اللازم الالتجاء الى المخزون وبالتالي قيمة ما يحدث للمخزون من نقص يمثل جزء من نشاط مده سابقه على المدة موضوع المحاسبة وبالتالي لابد وان ننقص من مجموع عمليات البيع المدرجه في جانب الايرادات . وبالتالي يذكر النقص في المنصرف حتى تنخفض مبيعات السلع والخدمات المدرجه في جانب الايرادات الى مستوى النشاط الجارى في المده موضوع الحساب . اما الزيادة في المخزون فتدرج في الايرادات لتكمل النقص الذي يعترى بند (مبيعات سلع وخدمات) ليواجه ما هو مذكور في المنصرف .

- اما عن رصيد هذا الحساب فيمثل الفرق بين الايرادات والمنصرف ومعنى آخر يمثل ما اضيف الى السلع والخدمات التي اشترتها الوحدة لانتاجها الجارى . ولكن من ناحية اخرى نلاحظ ان في اى وحده انتاجية يوجد راسمال ثابت يدخل ما يستهلك منه في نفقة التكلفة ويدرج في المنصرف وبالتالي يمكن القول ان رصيد هذا الحساب يمثل : القيمة المضافة لما اشترته الوحدة صاحبها الحساب من سلع وخدمات لاستخدامها في انتاجها الجارى + اهلاك راس المال الثابت ومعنى آخر يكون رصيد هذا الحساب عباره عن اجمالى الناتج .

هذا ولما كان هذا الناتج الاجمالي يتكون من (الى جوار اهتلاك راس المال الثابت) الاجور والايجارات والفوائد والارباح . فيمكن ان نستخرج الارباح من هذا الحساب اذا ما اضفنا الى جانب المنصرف في الحساب السابق كل من اهتلاك راس المال الثابت + اجور + ايجارات + فوائد .

ولكن - وكما سبق الذكر - لا تمثل المحاسبة القومية رصيـدا او مركزا معيناً ولكن نشاط اي تدفقات وبالتالي اذا ما اريد لهذا الحساب ان يستخدم في المحاسبة القومية فيدرج اجمالي الناتج في بند او بنود تدرج تحت جانب المنصرف وبالتالي يتوازن الحساب .

ب - حساب التخصيص :

ويصور هذا الحساب من ناحية كافة مصادر الدخل ومن ناحية اخرى استخدامات هذا الدخل وذلك على النحو التالي :

<u>ايـراد</u>	<u>منصرف</u>
- اجمالي ناتج الاستغلال	- شراء سلع وخدمات للاستهلاك الجارى
- ارباح اسهم محصلة	- استهلاك ذاتي
- تحويلات اخرى محصلة	- ارباح اسهم مدفوعه
- هبات فى شكل سلع استهلاكية	- تحويلات مدفوعه
	- استهلاك هبات عينية
	+ ادخار

فواضح ان هذا الحساب يشمل كل المعاملات التى يمكن ان تغير ذمة الوحدة صاحبة الحساب . فنبين فى جانب الايراد كل ما يرد اليها من ايرادات فنذكر بوجه خاص اجمالى ناتج الاستغلال والتى تمثل مجموع العمليات سواء الخاصة بالسلع او الخاصة بالخدمات او التوزيع والتى تتعلق بالنشاط الجارى للانتاج ويضاف اليها عمليات التوزيع التى وان لم ترتبط بالنشاط الجارى للوحده صاحبة الحساب الا انها لها اثرها الملحوظ فى زيادة موارد هذه الوحدة .

وفى جانب المنصرف يدرج الاستهلاك النهائى والمعاملات التوزيعية التى وان لم ترتبط بالانتاج الجارى يكون من اثرها انقاص الموارد النقدية . والواقع لا يدخل فى الحساب الاستهلاك الوسيط طالما انه احتسب فى حساب القيمة المضافة وعن هذا الطريق يمكن الوصول الى اجمالى الناتج للاستغلال اما الفارق بين المنصرف والايراد اى رصيد هذا الحساب فهو الادخار . والواقع ان هذا الادخار هو الادخار الاجمالى ان لم يحتسب عند حسابه قيمة اهتلاك راس المال الثابت .

وحساب التخصيص هذا يختلف فى تكوينه ومضمونه حسب طبيعة الوحدة صاحبه . فبالنسبة للمشروعات الخير مالية يصور هذا الحساب كـ العمليات الخاصة بتكوين الدخل واستخدامه . وبالتالى نجد فى جانب الايرادات الى جوار اجمالى الناتج الجارى عمليات توزيعيه لا ترتبط بطبيعتها فى العملية الانتاجية : كفوائد وكومونات الاوراق المالية التى تملكها الشركات العامه او الخاصة (المحفظة المالية) - وكذلك اعانات التجهيز وتعويضات الحرب وعائد ادارة ارصدة صندوق الادخار القومى .

اما في جانب المنصرف فيندرج تحته الارباح المدفوعة عن الاسهم للمساهمين وكذا الضرائب المباشرة على الاعمال وكذا الاستهلاك الذاتي .
والواقع ان ادراج الضرائب المباشرة وكذا ارباح الاسهم لا يثير صعوبة كبيرة الا ان الصعوبة تظهر في التفريق بين هذا الحساب وحساب الانتاج . فمن ناحية نجد ان المنتج قد يلجأ الى تحميل جزء من الضرائب المباشرة على سعر التكلفة وبالتالي تعتبر من عناصر التكلفة ويصبح من الاوفق ادراجها في حساب الانتاج . وقد لا يلجأ المنتج الى ذلك وبالتالي تصبح الضرائب المباشرة تخصيص للدخل وبالتالي تدرج في هذا الحساب . وكذلك الحال بالنسبة لفوائد القروض . فمن المنطقي ان تعتبر فوائد القروض القصيرة الاجل احد بنود حساب الانتاج باعتبار ان هذه القروض نفسها قد تمت لتمويل العملية الانتاجية بعكس الفوائد على القروض طويلة الاجل فتعتبر من عمليات التخصيص وتدخل بالتالي في حساب ان اصل القروض تكون مخصصة اساسا لشراء اصول راسمالية لا تؤثر في مستوى الانتاج في المدة القصيرة . وكذلك الحال بالنسبة للديون المعدومة والمشكوك فيها ان يرى البعض ان هذه الديون قد تمت بمناسبة النشاط الانتاجي وعلى هذا يجب ان تدخل في حساب الانتاج ويرى البعض الاخر انها لا تتعلق بالمدفوعات وبالتالي تدرج في حساب التخصيص .

اما الفرق بين الدخل والمنصرف فانه يمثل مجمل الادخار . ونقول مجمل الادخار لاننا لم نأخذ بعين الاعتبار اهتلاك راس المال الثابت . وعلى كل يمكننا الوصول الى صافي الادخار بخصم هذا الاهتلاك . واخيرا نلاحظ ان حساب التخصيص في هذا المجال (مجال المشروعات غير المالية) وبعض عمليات التوزيع المحكومة بتصرفات المنتجين الفرديين بصدده حاجتهم لاستهلاكهم وكذا تصرفات مديري الشركات امام مطالبات المساهمين وبالتالي يختلف عن حساب الانتاج الذي يحاول الوصف

1- J. Marchal: La Comptabilité Nationale op. cité., pp. 234 et ss.

الرقص للعمليات المرتبطة اساسا وصفة مباشرة بالانتاج بعلاقات لها طبيعة
فنية وقانونية ومالية *

والى جوار حساب تخصيص المشروعات غير المالية نجد حساب تخصيص
الافراد : حيث يمثل هذا الحساب اهمية قصوى ان يبين من ناحية مصداق
الدخل العائلى واستخداماته فتقسم الموارد الى ثلاثة اقسام : الاول فهو
اجمالى الدخل الناتج والذي يستطيع المنظم الفردى ان يحققه من نشاطه
الانتاجى والذي يحول من حسابات اخرى * ويمكن ان يضاف الى هذا القسم (١)
اعانات التجهيز الراسمالى الممنوحة للافراد بصفتهم منتجين * اما القسم
الثانى فهو صافى الاجور اى الاجور المسلمه فعلا للعمال بعد خصم كافة
الخصومات (مساهمة الضمان الاجتماعى ... الخ) ويمكن ان يضاف الى ذلك
دخلا دوريا لا يرتبط بالعمل هو الاعانة الاجتماعية اما القسم الاخير فيتكون من
الفوائد والكوبونات والايجارات والمزارع والتي تحمل دخولا للملكية ويمكن ان نضيف
الى ذلك القسم تعويضات الحرب والذي يعتبر تحويلا راسماليا والانفاق
والايرادات الخارجية *

اما استخدامات هذا الحساب بالنسبة للافراد فهي عبارة عن
الانفاق للاستهلاك النهائى وليس الوسيط
ويضاف الى هذا الانفاق الضرائب المباشرة المفروضة على الافراد
واجمالى اجور الخدم والمدفوعات للضمان الاجتماعى على اساس الاستفادة من
تشغيل الخدم المسلم لهم الاجور المذكورة فى الحساب * وكذا الفوائد * وكذلك
زيادة اقساط التأمين المدفوعة عن التعويض المسلم به ودخول وانفاق العالم الخارجى

1- J. Marchal: Ibid., pp. 241.

وكافة عمليات التوزيع اما الفارق بين الموارد والانفاق فيمثل كسابقه اجمالي الادخار فاذا خصمنا منه اهتلاك رأس المال الثابت لتوصلنا الى صافي الادخار للأفراد .

- كما يستخدم حساب التخصيص بالنسبة للإدارة الحكومية وبصفة عامة يظهر هذا الحساب في هذا المجال في صورة مختلفه تماما . ففي الإيرادات لا نجد لا الناتج الاجمالي للنشاط ولا الاجر فالإدارة الحكومية ليست منتجه وليست اجيره . فايراداتها إيرادات في أغلبها سيادية عبارة عن الضرائب واشباه الضرائب : الضرائب المباشرة على الافراد وعلى الاعمال والضرائب على العقارات والتركات والضرائب الغير مباشرة والرسوم المختلفه . كما يشمل اشياء الضرائب كاقساط التأمينات الاجتماعية : اما المنصرف فتعتبر بنوده في الواقع صورة لنشاط هذه الإدارة . فنجد من ناحية مدفوعات الضمان الاجتماعي والاجر والاعانات بأنواعها المختلفه (للفرد اعانات اجتماعية - وللمشروعات - اعانات اقتصادية - وللادارات المختلفه) وكذلك شراء السلع والخدمات والمساعدات التي تمنحها الادارات الحكومية ولا تدخل في بند الاعانات هذا ويمثل رصيد هذا الحساب (الفارق بين إيرادات ومنصرف الإدارة الحكومية) ادخارا للإدارة الحكومية تستطيع استخدامه ففى الانفاق الراسمالي .

- كما يستخدم حساب التخصيص في المشروعات المالية : ففي الموارد يـدرج بندين : الاول هو الفوائد والكميونات الناتجة عن الاستثمار المالي والقروض والسلف الممنوحه . اما البند الثاني فهي اقساط التأمين : وفي جانب المنصرف تدرج الفوائد والكميونات المدفوعة لاستحقاقها على قروض او اصدار سندات ونفقات تشغيل المنظمات المالية : استهلاك سلع وخدمات واجه اجمالية مساهمات الضمان الاجتماعي والضرائب والانفاق الخارجى .

ويمثل الرصيد في هذا الحساب ادخار لهذه المنظمات المالية .
هذا ويستخدم هذا الحساب اخيرا لظهور الايراد الاساسى لصاحب هذا الحساب
وكذا العلاقة بين هذا الايراد وغيره من الايرادات المذكورة بالحساب . والواقع
ان تحديد هذا الايراد ليس بالامر الميسور . فواضح ان للمشروعات غير المالية
نجد ان اجمالى الناتج هو الدخل الرئيسى . وبالنسبة للأفراد فانه يختلف
حسب المجموعة الاجتماعية التى ينتمى اليها صاحب الحساب : فالاجور بالنسبة
للعمال - واجمالى الناتج بالنسبة للمشروعات الفردية . / بالنسبة للدولة والادارات
المحلية فان حصيلة الضرائب تمثل الايراد الرئيسى - اما المشروعات المالية
فان الفوائد هى التى تقوم بهذا الدور فيما عدا شركات التأمين التى تستمد
مواردها اساسا من الاقساط المدفوعة .

- حساب التكوين الراسمالى :

يصور هذا الحساب جميع العمليات الراسمالية . ولهذا يرسل رصيد حساب
التخصيص السابق الاشارة اليه الى الجانب الدائن ويضاف اليه الايرادات الراسمالية
الاخرى ويبين الجانب المدين مختلف اوجه الانفاق الراسمالى .

والواقع ان المشكلة هنا هى فى تحديد مفهوم الانفاق الراسمالى . فتقسيم
المعاملات الى جارية وراسمالية مرتبطا ارتباط وثيقا بالهيكل الاقتصادى والاجتماعى
للبلد محل الدراسة وبدرجه توافر الاحصائيات . وايا كان الوضع فقد اقترح خبراء
الامم المتحدة على تعريف العمليات الراسمالية الداخلية بانها العمليات التى تساهم
فى تكوين راس المال المحلى وينقسم الى :

- تكوين راس المال الثابت : وهى العمليات المتعلقة براس المال الثابت : وتنحصر
فى اقامة المباني (السكنية وغير السكنية) وكذا الآلات والتجهيزات والمعدات
الاخرى ويدخل فى ذلك معدات النقل .

- الزيادة فى المخزون اى المخزون من المواد الخام والسلع نصف المصنوعه والسلع المصنوعه الراسمالية وتدخل فى ذلك مصاريف الصيانة للسلع الراسمالية او لزيادة انتاجيتها . والمقصود بالصيانة هنا هى تلك التى تزيد من عمر السلع الراسمالية . اما الصيانة المعتادة وكذا قطع الغيار البسيطة قصيرة الاجل فلا تعتبر مصروفات راسمالية . هذا ويلاحظ ان المقصود بالتخير فى المخزون هو التخير الكمي وليس القيمي .

وعلى العموم فيمكن ان تصور هذا الحساب باهم بنوده على النحو التالى :

الايراد

المنصرف

رصيد حساب التخصيص (اجمالى الادخار)
نقص فى المخزون
التخير فى الاقراض

شراء سلع وخدمات راسمالية
تزويد راسمالى ذاتى
زيادة فى المخزون الراسمالى
تخير فى عمليات الاقراض

المجموع

المجموع

فواضح ان هذا الحساب يبين المعاملات الراسمالية التى تؤثر فى هيكل ذمة صاحب الحساب . وقياس هذه التغيرات بواسطة رصيد حساب التخصيص

ففى جانب الايرادات يدرج اجمالى الادخار - فاذا تعلق الحساب بالافراد يكون هذا الادخار هو الجزء من الدخل الذى لم يستهلك ولم يحسول لآخرين بعملية توزيعية : وعندما يتعلق الحساب بادارة حكومية فيكون الادخار هو الجزء من الايرادات الجارية التى لم تخصص للانفاق ومعنى آخر هو فائض الميزانية . وعندما تتعلق بمؤسسة (مالية او غير مالية) فهذا الادخار هو الجزء

من الارباح الذى لم يوزع على المساهمين واحتفظت به المؤسسة اما بغرض التمويل الذاتى او بهدف اجراء توزيعات لاحقة.

اما فى جانب المنصرف فيتدرج اجمالى تكوين راس المال الثابت حيث يشتمل على جزئين : الجزء المقابل للاهلاك حيث يقوم صاحب الحساب بصنع او شراء راس المال الثابت الذى يحل محل المستهلك من راس المال الموجود به والتكوين الصافى لراس المال الثابت . وهذا يعنى احد فرضين اذا ما كان اجمالى التكوين الثابت لراس المال اقل من الاهلاك فان هذا يعنى ان الكثافة الرأسمالية لصاحب الحساب قد اخذت فى الانخفاض - اما اذا كان اكبر من هذا الاهلاك ومعنى آخر قد تحقق تكوين صافى لراس المال الثابت فان هذا يعنى العكس . كما يدرج التغير فى المخزون . وهذا التغير يعبر عن زيادة او نقص حجم المخزون خلال العام موضوع المحاسبة فاذا ما كان البند ايجابيا فان هذا يعنى زيادة فى المخزون حدثت اختياريا او اجباريا بسبب سوء التوزيع او فائض فى الانتاج . وهذا البند لا يظهر الا فى حساب المؤسسات غير المالية ان لا يتصور وجوده فى المؤسسات المالية او الافراد وكذا الادارة الحكوميه - كما لا يظهر فى حساب الادارة الحكوميه .

كما يدرج فى جانب المنصرف من هذا الحساب العمليات الرأسمالية الاخرى وهى العمليات المتعلقة بالاراضى والعقارات .
- كما نلاحظ ان بعض العمليات التوزيعيه تدرج فى هذا الجانب من الحساب . وهذه العمليات بصفة عامة هى التى لا تغير فى الذمه وتكون من نتيجتها اكتساب حق يعوض المنصرف . وبالتالى تظهر هذه العمليات حسب الحالة فى جانب المنصرف او الايراد .

هذا ويبين رصيد هذا الحساب اذا كان موجبا كفاءة التمويل - ويعنى ذلك ان الامكانية التمويلية لم تستغل كلها بعد في الاستثمارات والتالى توجد امكانية لاقتراض الغير او للاكتناز . اما اذا كان الرصيد سلبيا فيشير الى الحاجة الى التمويل ويعنى هذا انه استثمار في الاستثمار (راس المال الثابت او المخزون) مبالغ نقدية تفوق الادخار السنوى ويصبح من اللازم اما الالتجاء الى الاقتراض او اسالة الاموال المكتنزه .

والى جوار هذا الحساب الراسمالى العادى يحاول المحاسبون القوميون ايجاد حساب آخر هو الحساب الراسمالى المجمع تتقاسم فيه الحسابات الفردية لمختلف الوحدات التى سيتعرض لها فيما بعد - فيظهر فى الموارد اجمالى ادخار مختلف الوحدات حيث ينقسم الى ادخار صافى للمشروعات والافراد والاداره الحكوميه والمنظمات المالية والى اهتلاك راس المال الثابت فى المشروعات وفى المشروعات الفردية والقطاعات الاخرى . اما فى الاستخدامات فيدرج تكوين اجمالى راس المال الثابت الذى ينقسم بدوره الى صافى راس المال واهتلاك. وتغير فى المخزون .

اما رصيد هذا الحساب فيمثل الكفاءة التمويلية الراسمالية للوحدات المكونه لهذا الحساب (اقليم او دوله) - فاذا كان هذا الرصيد موجبا فمعنى هذا امكانية الاقتصاد صاحب هذا الحساب المجمع للاقتراض الخارجى - واذا كان سالبا فان هذا يعنى حاجة هذا الاقتصاد الى الاقتراض من خارج هذا الاقتصاد .

هذا عن المحاسبة الوظيفية حيث تجمع العمليات الاقتصادية حسب طبيعتها الى الهدف الذى من اجله وجدت . فاما تكون متعلقة بالانتاج الجارى

فتدرج في حسابه وأما أن تكون خاصة بالتكوين الراسمالي فتسجل في حسابه
وأما أن تكون عملية تخصيص للدخل فيسجل في حساب التخصيص . وبالتالي
يكون لدينا ثلاثة أنواع من الحسابات كل نوع منها يضم حسابات فرديــــــــــــــــة
متعلقة بنشاط الوحدة التي قامت بالعملية الاقتصادية موضوع المحاسبة . وعلى
هذا فإذا ما أمكن تجميع هذه الحسابات الفرديه في حساب تجميعي لأصبح
لدينا في النهاية حسابات ثلاثة حساب تخصيص وحساب انتاج وحساب راسمال .
كل منها يضم مجموعة المعاملات المتعلقة به .

ولكن يلاحظ أن هذه المجموعات لا وجود مادي لها - وبالتالي تثير مشكلة إيجاد
القاعدة المادية التي منها تتعلق هذه المجموعات ، وبمعنى آخر يجب العمل
على حصر القائمين بالعملية الاقتصادية بشكل يسهل حساب هذه العمليات فـ
حد ذاتها ، وهذا ما يسمونه بمحاسبة المجموعات الاجتماعية - وهذا ما سنراه .

ب - محاسبة المجموعات الاجتماعية :

وتتضمن هذه المحاسبة تقسيم الاقتصاد القومي الى مجموعات متجانسة
أي تتكون من وحدات اقتصادية متجانسة والواقع لا يقصد بالتجانس هنا التجانس
التام بل أكبر تجانس ممكن في حدود الامكانيات الإحصائية المتاحة . فمن المعروف
أن الاقتصاد يتكون من وحدات لا حصر لها كل مختلف عن الأخرى وبالتالي
فإذا ما طلبنا التجانس التام فستكون المجموعات الاجتماعية موضوع هذه المحاسبة
هي هذه الوحدات . ومن الواضح أن ذلك من المستحيل . وبالتالي يجب العمل
على تجميع هذه الوحدات على أساس من أكبر قدر من التجانس .

ولاجراء ذلك نبدأ بالتجانس العام ، فنتتبع الهدف الذى تستهدفه الوحدة الاقتصادية من نشاطها . فمن الوحدات ما يستهدف الربح ومنها ما يستهدف اشباع الحاجة . أما ما يستهدف الربح فيكون عن طريق الانتاج والتالى يضم كافة الوحدات الاقتصادية التى تنتج بقصد الربح ، وهو ما يسمى بقطاع الاعمال . اما ما يستهدف اشباع الحاجة فقد يكون على المستوى العام او المستوى الخاص ، اما المستوى العام فهو الادارة الحكومية التى تقوم (ايا كان التكيف الاقتصادى لنشاطها منتج او مستهلك) بتقديم خدمات لجمهور المواطنين ، وتشبع بالتالى حاجة عامة اعترفت بعموميتهما الدولة واخذت على عاتقها مهمة اشباعها . مكونة بذلك قطاع الادارة الحكومية . اما المستوى الخاص فعباره عن الافراد لا بصفتهم منتجين لانهم يدخلون بذلك فى قطاع الاعمال ولكن بصفتهم مستهلكين . ومن ناحية اخرى ايضا الجمعيات الخيرية التى لا تستهدف ربحا مما تقدمه من خدمات بنشاطها - ويسمى هذا القطاع بالقطاع العائلى .

والى جوار ذلك نجد ان لكل دولة علاقات بالعالم الخارجى - فقل ان توجد دولة ليس لها هذه العلاقات ، وبالتالى لا بد من اخذ هذه العلاقات فى الاعتبار وتجميعها - نظرا لاختلاف طبيعتها - فى حساب خاص - وبالتالى يتكون قطاع العالم الخارجى الذى يجعل من كل هذا العالم الخارجى وحدة واحدة تتعامل مع الاقتصاد صاحب الحساب .

وعلى هذا نجد ان المجموعات الاجتماعية تتجمع مع بعضها حسب ما يربطها من تناسق وتكون بالتالى قطاعات كلية يمكن ردها الى : " قطاع الاعمال وقطاع الادارة الحكومية واخيرا قطاع العالم الخارجى .

هذا وسنتناول كل من هذه القطاعات كل على حدة :

أ) قطاع الاعمال :

ويضم هذا القطاع كل الوحدات ايا كان شكلها طالما انها تقوم بانتاج سلع وخدمات بقصد الربح - وينقسم هذا القطاع فى داخله الى مجموعات فرعية يمكن تجميعها الى مجموعتين رئيسيتين : مجموعة الوحدات الغير مالية ومجموعة الوحدات المالية . وغنى عن الذكر ان كل من

هاتين المجموعتين تشملان مجموعات اصغر ولكن كل منها تضم وحدات اكثر تجانسا .

(١) مجموعة الوحدات الغير مالية : (١) وتضم كافة الوحدات التي تقوم بانتاج السلع المادية وغير المادية وذلك لبيعها وتحقيق ربح من ذلك . وتنقسم هذه المجموعة - كما سبق الذكر الى مجموعات اصغر حجما واكبر تناسقا وهى الشركات الخاصة والمؤسسات العامة والمنظمون الفرديون .
فبالنسبة للشركات الخاصة : فبديهي انها الشركات الغير مالية اى التي يتكون نشاطها اساسا من انتاج السلع او الخدمات وذلك بصرف النظر عن طبيعتها القانونية : شركة مساهمة او توصية بالاسهم او ذات مسؤولية محدودة . فيمكن فى داخل هذه المجموعة ان تنقسم هذه الشركات الخاصة تبعا لهذه الطبيعة . وكذلك ايضا بصرف النظر حجم هذه الشركات او رقم اعمالها او نوع السلع او الخدمات التي تقوم بانتاجها فيمكن ان تنقسم هذه المجموعة داخليا وفقا لذلك .

اما المؤسسات العامة : فتقسم ايضا كالمؤسسات الخاصة اما حسب حجمها او نوع انتاجها ولكنها جميعا تشترك فى خاصية طبيعة ملكيتها فملكيتها عامة بعكس المؤسسات الخاصة - ويلاحظ ان هذا النشاط وان كانت الدولة تقوم به - الا انه يعتبر جزءا من قطاع الاعمال اذ ان الدولة فى قيامها بهذا النشاط انما تقوم به بصفتها منظمة وليس كدولة صاحبة سيادة .

اما المؤسسات الفردية : فهى بصفة عامة المؤسسات المملوكة للأفراد الطبيعيين يقومون باستغلالها بقصد الانتاج لحسابهم الخاص . وتنقسم هذه المؤسسات فى داخلها حسب طبيعة العمل الذى تقوم به : فتشمل مؤسسات صناعية او تجارية وحرفية واصحاب مهن حرة .

(١) تصور هذه المجموعة فى الحسابات القومية الفرنسية على النحو التالى :

- | | | |
|----------------------|--------------------|--------------------------------------|
| ١ - منظمات غير مالية | ١١ - مؤسسات عامة | ١١١ - منظمات متدخلة |
| | | ١١٢ - مرافق عامة تجارية وصناعية |
| | | ١١٣ - مؤسسات مؤمنة وذات اقتصاد مختلط |
| ١٢ - منظمات خاصة | ١٢١ - شركات خاصة | |
| | ١٢٢ - مؤسسات فردية | |

1) J. Marchal: Competabilité ... op. cité, pp. 86,

هذا وصفة عامة وكما سبق الذكر فان هذه المجموعة تنقسم فى داخلها الى مجموعات وان كانت اقل حجما الا انها اكثر تناسقا . ويمكن اجراء هذا التقسيم الداخلى على اسس من اهمها :

— التقسيم حسب النوع : وهدف هذا التقسيم هو ابراز العلاقات الفنية التى تقوم بين مختلف انواع الناتج وذلك فى اطار طرق فنية للانتاج المستخدمة فى الاقتصاد وفى فترة زمنية محددة والمبدأ العام فى هذا التقسيم هو التجميع ما أمكن ليس فقط للمنتجات المتماثلة فى الاستخدام ولكن ايضا المنتجة بنفس الفن الانتاجى وابتداء من نفس المواد الاولية .

— التقسيم حسب القطاع الانتاجى : والمقصود بالقطاع هنا هو الذى يضم المؤسسات التى لها نفس النشاط وبالتالي فهذا التقسيم عكس التقسيم بالنوع . ان بينما الاخير يضم كافة الوحدات الانتاجية التى تنتج سلعة معينة ، يضم القطاع المؤسسات التى تعمل فى نشاط واحد . علاوة على ذلك نجد ان التقسيم بالفرع يستخدم فى تحليل العلاقات الفنية اما فكرة القطاع فتستخدم كأساس للدراسات الخاصة بتوزيع القيمة المضافة والعمليات المالية .

التقسيم حسب نوع المؤسسة : اى حسب التكييف القانونى للمؤسسة الذى يحدد الخصائص الاقتصادية لها . فتقسم المؤسسات الى مجموعتين : مؤسسات خاصة ومؤسسات عامة . والهدف من هذا التقسيم بانه يمكن عن طريق ربطه بالتقسيم القطاعى أن نتوصل الى تحليل وتقييم قرارات المؤسسات المختلفة فى مجالات الاستثمار والايمان ومشتريات المواد الاولية . الخ

(٢) مجموعة الوحدات المالية : وهذه الوحدات هى تلك التى تعمل فى المجال المالى وتقوم بالعمليات المالية . ويمكن تعريف العمليات المالية بتلك التى تحدث تغيرا فى الخدمة زيادة او نقص فى المديونية أو الدائنيه . وبالتالي يدخل فى هذه المجموعة الجهاز المصرفى وارصدة تثبيت اسعار الصرف والمنظمات المتخصصة فى الاقراض فى اى صورة كانت : بنوك أو بيت من البيوتات المالية . وفى نفس الوقت يستبعد من هذه المجموعة الخزانة العامة وكذا المحفظة المالية والشركات القابضة . وهذه المنظمات فى الواقع تعتبر جزءا من قطاع الاعمال . ويختلف وضعها فيه حسب الدولة صاحبة الحساب . ففى فرنسا مثلا وابتداء من

عام ١٩٥٩ افردت لهذه المجموعة حسابا خاصا وفي غيرها من الدول لا فرق بين المنظمات المالية والمنظمات الغير مالية في المعاملة .

ب) القطاع العائلى :

ويشمل هذا القطاع الافراد بصفتهم مستهلكين وكذا الجمعيات الخيرية التى تؤدى خدمات مجانية أو بثمان رمزى .

فقطاع الافراد ويشمل كل الاسر . والاسرة هى مجموعة افراد تعيش بصفة معتادة فى مسكن واحد معيشة مشتركة . وهذه المجموعة تنقسم فى داخلها من ناحيتين : فمن ناحية تنقسم حسب مستوى الدخل الذى تحصل عليه كل اسرة ومن ناحية اخرى حسب مصدر الدخل الخاص بكل اسرة . ومعنى آخر حسبما اذا كان الدخل اجرا او مرتبا او ايجارا او فوائد او دخلا زراعيا او صناعيا . . . الخ . ومن الممكن الجمع بين هذين التقسيمين — ان من المعروف ان النمط الاستهلاكى يتقارب بتقارب الدخل وتشابه المصدر الذى يكتسب منه هذا الدخل .

اما الجمعيات والهيئات الخاصة الخيرية فالاصل فيها انها تؤدى خدمة وبالتالى ففى تقديمها لهذه الخدمة فانها تستهلكها نيابة عن الذين سيستفيدون من هذه الخدمة . ومن هنا تعتبر هذه الهيئات والجمعيات مستهلكة شأنها فى ذلك شأن الافراد المكونين للقطاع العائلى وبالتالى تلحق به .

ج) قطاع الادارة الحكومية :

وتشمل كافة الادارات الحكومية المركزية والمحلية التى تقوم بأداء خدمات لا يمكن ايجادها فى السوق (الخدمات السيادية : الدفاع — البوليس — القضاء) او توجد بالسعر ولكن بثمان لا يكون فى مقدور جميع المواطنين (الخدمات الاجتماعية ، الخدمات الصحية والتعليم . . الخ) هذا وتغطى هذه الادارات انفاقها التى يتطلبها تقديم هذه الخدمات — مجانا او بثمان رمزى . بواسطة الضرائب وأشباه الضرائب اى الموارد السيادية . هذا ويلاحظ ان هذا النشاط الاجتماعى للادارة الحكومية هو الذى يدخل فى حساب هذا القطاع — اما لنشاط

الدولة الاقتصادية وهو ما كان اساسا من اختصاص الافراد واخذته الدولة على عاتقها تحقيقا لاهداف معينة فتدخل في حساب قطاع الاعمال

د) قطاع العالم الخارجى :

ويشمل هذا القطاع كل ما هو خارج نطاق الاقتصاد محل المحاسبة . وبالتالى يشمل غير المقيمين الذين يدخلون في معاملات اقتصادية مع مقيمين ويتحدد ذلك على اساس من المعيار الذى يتخذه الاقتصاد فى تحديد مفهوم المقيم أما غير المقيمين الذين لم يدخلوا فى هذه المعاملات بعد (اى معاملات مع المقيمين) فلا يدخلون فى هذا القطاع .

هذا عن المجموعات الاجتماعية التى أن تمسك كل منها الحسابات المناسبة لها . وهذا ما يدفعنا الى استعراض تركيب الحسابات المختلفة لمجموعات هذه العمليات .

ثالثا : تركيب الحسابات القومية

سبق الاشارة الى نوعين من المحاسبة : محاسبة وظيفية تنفرع الى ثلاث حسابات تتفق والوظائف الاقتصادية . حساب انتاج - حساب رأسمالى وحساب تخصيص . أما النوع الثانى فهو محاسبة المجموعات الاجتماعية . يتجمع الوحدات الاقتصادية فى مجموعات كلما صغر حجمها كلما زاد التناسق بين وحداتها وتتجمع هذه المجموعات فى مجموعات اكبر حتى تنتهى الى قطاعات قومية كبرى هى : قطاع الاعمال - قطاع الادارة الحكومية والقطاع العائلى واخيرا قطاع العالم الخارجى .

فاذا ما حاولنا الربط بين هذين النوعين من المحاسبة لا تضح لنا ان بعض القطاعات تقوم بهذه الوظائف الثلاثة والبعض الاخر لا يقوم الا بوظيفة واحدة او اثنتين .

فقطاعات الاعمال : فمن الواضح انه يقوم بالانتاج الجارى والانتاج الرأسمالى كما يقوم بتخصيص دخله على مختلف الاستخدامات . وعلى هذا فيمسك هذا القطاع الحسابات الثلاثة .

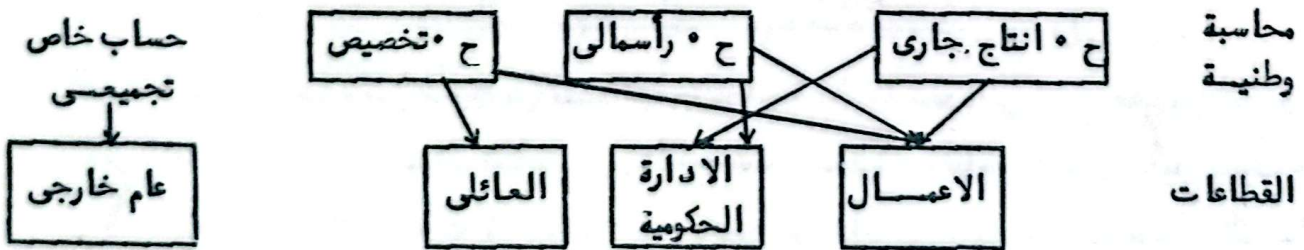
اما قطاع الادارة الحكومية : ونظرا لطبيعة نشاطه نجد ان المنطق يقضى بالا يمسك الاحساب

واحد وهو حساب العمليات الجارية • ولكن فى بعض الدول تقوم هذه الادارة باستثمارات مباشرة تتضمن عمليات رأسمالية وبالتالى يضاف الى حساب الانتاج الجارى للحكومة حساب عمليات رأسمالية •

اما القطاع العائلى : فهو كما ذكرنا قطاع استهلاكى محض حيث ينظر للافراد المكونين له كمستهلكين لا كمنتجين وبالتالى لا يمسك هذا القطاع الا حساب تخصيص •

واخيرا نجد قطاع العالم الخارجى : ويصور موقف الدولة من العالم الخارجى • ويتميز هذا الحساب بمعاملة خاصة اذ يصور من وجهة نظر العالم الخارجى فالموارد تمثل ايرادات العالم الخارجى وهى فى نفس الوقت مصروفات الدولة محل الدراسة • أما المنصرف فيمثل نفقات العالم الخارجى وهى فى نفس الوقت ايرادات للدولة صاحبة الحساب • وهذا الحساب فى الواقع حساب تجميعى ذكرت بنوده فى حسابات القطاعات الاخرى •

وعلى العموم يمكن بيان ذلك بالرسم التالى :



ويمسك كل قطاع حساب قوبى عبارة عن حساب مجمع للحسابات الوظيفية التجميعية المتعلقة بالقطاع •

فكما سبق القول ينقسم كل قطاع الى مجموعات تنقسم بدورها الى مجموعات اصغر وبالتالى على قدر البيانات الاحصائية المتاحة ومستواها تبدأ الحسابات من اصغر هذه المجموعات ويكون لكل منها الحسابات الوظيفية الخاصة بها • والى تتجمع فى صورة حسابات لمجموعات فى مستوى اعلى وهكذا حتى نصل فى النهاية الى مستوى القطاع • ومن الواضح انه فى كل مرة يحدث هذا التجميع الحسابى تسقط العمليات الوسيطة من الحساب على النحو السابق ذكره ثم نجمع

هذه الحسابات الوظيفية في حساب مجمع يمثل الحساب القومي للقطاع - وفي نفس الوقت يمكن تجميع حساب كل وظيفة في كل قطاع ويمثل لنا في مقابل الحسابات القومية للقطاعات حسابات قومية للوظائف الاقتصادية (أي حساب انتاج جارى قومي - حساب رأسمالى قومي وحساب تخصيص قومي) .

هذا وتستخدم هذه الحسابات القومية للقطاعات في استخلاص المجاميع الكلية كالدخل القومي والانفاق القومي . وذلك تمهيدا لوضعها في جدول واحد يسمى بالجدول الاقتصادي المختصر . هذا وسنحاول بيان ذلك :

١ (الحسابات القومية للقطاعات :

سبق الذكر ان هذه القطاعات هي الاعمال والادارة الحكومية والقطاع العائلى والعالم الخارجى وسنحاول المرور على كل منها فيما يلى :

١ - قطاع الاعمال :

ويمسك هذا القطاع كما سبق الذكر الحسابات الوظيفية الثلاثة ويمثل كل حساب منها تجميع لمستويات اقل على النحو الذى سبق لنا بيانه (ص ٤٧ من المذكرة) . وبالتالى يمكن تصوير هذه الحسابات الوظيفية على النحو التالى :

ح / انتاج جارى :

للافراد للحكومة للخارج	ايسراد - مبيعات سلع وخدمات منتجة - استهلاك ذاتى من الانتاج - انتاج سلع وخدمات انتاجية لاستخدامها في عمليات الانتاج الجارى - تزويد رأسمالى ذاتى - اعانات انتاج محصلة - تفهر في المخازن	منصرف من الحكومة من الخارج - شراء سلع وخدمات انتاجية - سلع وخدمات انتاجية ذاتيا ومستخدمة في الانتاج الجارى - تزويد رأسمالى ذاتى - ضرائب غير مباشرة - تحويلات اخرى مدفوعة - اجور ومرتبات - ايجارات - فوائد مدفوعة - ارباح صافية - اهتلاك رأس المال القائم
------------------------------	--	---

ح / العمليات الرأسمالية :

منصرف	ايــــراد
- شراء سلع وخدمات رأسمالية	- ارباح غير موزعة
- تزويد رأسمالي ذاتي	- نقص في المخزون
- زيادة في المخزون الرأسمالي	- التخفيض في الاقتراض
- تغيير في عمليات الاقتراض	

ح / التخصيص :

- استهلاك ذاتي	- صافي الارباح
- ضرائب مباشرة	- ارباح اسهم محصلة
- ارباح اسهم مدفوعة	- تحويلات اخرى محصلة
- تحويلات اخرى مدفوعة	- تعويضات محصلة

وهذه الحسابات الثلاثة تندمج في حساب قوس واحد خاص بقطاع الاعمال على النحو التالي

منصرف	ايــــراد
- مشتريات } من الحكومة } من الخارج	- مبيعات } للافراد } للحكومة } للخارج
- اهلاك رأس المال الثابت	- تحويلات جارية
- ضرائب } مباشرة } غير مباشرة	- اجمالي تكوين رأس المال الثابت
- دخل عوامل } مستحقة للافراد } مستحقة للحكومة	- التخفيض في المخزون
- ادخار مشروعات (ارباح غير موزعة)	
- اجور	

وهذا الحساب الاخير هو في الواقع تجميع للحسابات الوظيفية الثلاثة لمشتروات هذا القطاع شملت مشترواته من السلع والخدمات والانتاجية والسلع والخدمات الرأسمالية وهكذا .

٢ - ح / قطاع الادارة الحكومية :

كما سبق الذكر يقوم هذا القطاع بوظيفتين انتاج جارى ورأسمالى (بالنسبة لبعض الدول)
وبالتالى يكون له الحسابين التاليين :

ح / عمليات جارية :

الايـــراد	المنصرف
- مبيعات سلع وخدمات } للمشروعات وللأفراد - دخل العوامل من المشروعات - ضرائب مباشرة على الافراد - ضرائب مباشرة على الاعمال - ضرائب غير مباشرة - ايرادات الدومين العام	- مشتروات سلع وخدمات انتاجية } من المشروعات من الخارج - اجور ومرتبات - تحويلات } للمشروعات وللأفراد - فائض ايرادات

ح / عمليات رأسمالية :

ايـــراد	منصرف
- تحويلات رأسمالية صافية من القطاع العائلى - تحويلات رأسمالية صافية دولية مقبوضة - تخفيض فى عمليات الاقتراض	- شراء سلع وخدمات رأسمالية - تزويد رأسمالى ذاتى - زيادة فى المخزون الرأسمالى - تخفيض فى عمليات الاقتراض

ويتجمع هذين الحسابين في الحساب القومى التالى :

ايـراد		منـصرف	
للأفراد	} مبيعات سلع وخدمات	من المشروعات	} مشتريات سلع وخدمات
للمشروعات		من الخارج	
	- دخل عوامل من المشروعات		- اجور
مباشرة من المشروعات	} ضرائب		- تحويلات للمشروعات
مباشرة من الافراد			- تحويلات للأفراد
غير مباشرة			- فائض إيرادات

٣ - ح / القطاع العائلى :

ويقوم هذا القطاع بالاستهلاك فقط وبالتالى ليس له الا حساب واحد هو حساب تخصيص نصوره فيما يلى :

ايـراد		منـصرف	
من المشروعات	} اجور ومرتبات	من المشروعات	} مشتريات سلع وخدمات
من الحكومة		من الحكومة	
	- اجارات		- ضرائب مباشرة
	- فوائد		- ادخار افراد
	- ارباح		
	- تحويلات من الخارج		

٤ - ح / العالم الخارجى :

وهو كما سبق الذكر حساب جميعى لكافة العمليات مع العالم الخارجى والتى تمت فى القطاعات الاخرى وذكرت فى حساباتها . وبالتالى فليس له الا حساب واحد ينظر فيه من

ناحية العالم الخارجى وذلك على النحو التالى :

ايـرـاد	منـصـرف
- استيراد السلع والخدمات	- تصدير سلع وخدمات
- دخل عوامل مدفوع الى الخارج	- دخل عوامل من الخارج
- عمليات اقراض للعالم الخارجى من الدولة	- عمليات اقراض للدولة
- مدفوعات مختلفة من الدولة للعالم الخارجى	- ايرادات متنوعة } للدولة } للأفراد

هـ - ح / الرأسمالى المجمع :

وهو كحساب العالم الخارجى من حيث انه تجميع للعمليات الواردة فى حسابات القطاعات الاخرى والخاصة به . وهذا الحساب فى الواقع يمثل احد الوظائف الاقتصادية الثلاثة (التكوين الرأسمالى) ويصور هذا الحساب كالتالى :

دائـن	مديـن
- ادخار مشروعات	- اجمالى تكوين رأس المال الثابت
- اهلاك رأس المال الثابت	- الزيادة فى المخزون
- ادخار افراد	
- ادخار حكومة	
- صافى اقتراض من العالم الخارجى	

هذا ويجدر الاشارة أن البنود الواردة فى هذه الحسابات ليست واردة على سبيل الحصر بل قد تزيد أو تنقص حسب مستوى البيانات المتاحة ودقتها وكذا استخدام الحسابات القومية .
ب) استخدام الحسابات القومية فى استخراج قيمة المجاميع الكلية :

فى دراستنا للحسابات القومية من الناحية الاقتصادية حاولنا تحديد مفهوم كل الناتج القومى والدخل القومى والانفاق القومى وما بينها من فروق . وعلى اساس ما سبق ذكره

سنحاول من هذه الحسابات القومية استخلاص قيمة كل منها •

— تصدير الناتج القومى :

والهدف من هذا التصدير يكون فى العادة الوقوف على مدى وطبيعة النشاط الاقتصادى للدولة ومدى مساهمة كل قطاع من قطاعاتها فى هذا النشاط • ومن الواضح أن الذى يساهم فى هذا الناتج هو قطاع الاعمال والقطاع الحكومى والعالم الخارجى •

١— مساهمة قطاع الاعمال فى الناتج القومى : من الحسابات القومية السابقة يمكن الوصول الى ذلك عن طريق البيانات التالية :

مبيعات سلع وخدمات	للأفراد
	للحكومة
	للخارج
— اجمالى تكوين رأس المال الثابت	

ينقص منه قيمة العمليات التالية :

مشتريات قطاع الاعمال من السلع والخدمات } من الحكومة
من الخارج }

مساهمة قطاع الاعمال فى الناتج القومى

٢— مساهمة قطاع الادارة الحكومية فى الناتج القومى : سبق ان ذكرنا ان مشتريات ومبيعات

هذا القطاع تدخل فى حساب القطاعات الاخرى المتعاملة معها وان مساهمته فى الانتاج القومى فهى عبارة عن الاجور التى تدفعها للعاملين بهذا القطاع • أما التحويلات (الاعانات وما فى حكمها فتستبعد لانها — كما سبق القول — تتضمن مجرد انتقال الدخل من فرد الى آخر بواسطة الدولة • ولكن وكما سبق القول فإن الحسابات القومية هى بيان رقمى للنشاط الاقتصادى لذا اصبح من المنطق ان نذكر مبيعات الادارة الحكومية من سلع وخدمات وكذا مشترياتها منها وبالتالى تقاس مدى مساهمة هذا القطاع فى الناتج القومى على النحو التالى :

اجور ومرتبـات
مشتروات الادارة الحكومية } من المشروعات
من الخارج

ينقص منه : مشتروات الادارة الحكومية } من المشروعات
من الخارج

مساهمة قطاع العالم الخارجى فى الناتج القومى :

وهذه المساهمة هى عبارة عن الفرق بين الدخل التى يحصل عليها المقيمون فى الدولة محل الاعتبار نظير اشراكهم فى النشاط الانتاجى فى العالم الخارجى والدخل التى يحصل عليها المقيمون فى الخارج نظير مساهمتهم فى النشاط الانتاجى المحلى لهذه الدولة - وتحدد هذه المساهمة على النحو التالى :

دخل العوامل من الخارج

(منقوصا منه) دخل العوامل المستحق للخارج

هذا ومجموع هذه المساهمات الثلاثة (قطاع الاعمال والادارة الحكومية والعالم الخارجى) يعطينا قيمة اجمالى الناتج القومى بـ ثمن السوق . فاذا ما اردنا استخلاص صافى الناتج القومى بسعر التكلفة لوجب علينا خصم : قيمة اهتلاك رأس المال الثابت والطريقة الغير مباشرة وذلك بعد اضافة الاعانات . اى تطبيق المعادلة :

صافى الناتج القومى بسعر التكلفة = اجمالى الناتج القومى بسعر السوق + الاعانات -
(الضرائب الغير مباشرة + اهتلاك رأس المال الثابت)

هذا ونلاحظ اننا لم ندخل فى الاعتبار مساهمة القطاع العائلى فى حساب الناتج القومى ، والسبب فى ذلك اننا ننظر الى الاقتصاد بالنظرة الانتاجية . وبالتالى يخرج القطاع العائلى .

تقدير الدخل القومى :

ويقدر هذا الدخل من الحسابات السابقة باحدى طريقتين : طريقة توليد الدخل

وطريقة استحقاقه • أما عن طريق تولده فنحاول تتبع القطاعات التي تتولد فيها الدخل وهى :
قطاع الاعمال والادارة الحكومية والعالم الخارجى •

فالدخل المتولدة فى قطاع الاعمال هى :

- اجور
- دخل مؤجل } مستحق للحكومة
 } مستحق للأفراد

- ارباح غير موزعة

- ضرائب مباشرة

دخول متولدة من الادارة الحكومية

الاجور

الدخل المتولدة فى المعاملات الخارجية

صافى دخل العوامل من الخارج

فمجموع هذه المساهمات تعطينا فى النهاية الدخل القومى حسب جهة تولده

اما تقدير هذا الدخل حسب استحقاقه فيتم على النحو التالى :

- الدخل المستحق للقطاع العائلى

- اجور } من المشرىعات
 } من الحكومة

- دخل عوامل } من المشرىعات
 } من الخارج

- دخل مستحق لقطاع الاعمال

- ارباح غير موزعه

- دخل مستحق للحكومة

- دخل عوامل من المشرىعات

- ضرائب مباشرة

وعلى هذا يكون مجموع الدخل القومي هو المتولد من هذه القطاعات والمستحق لها .
ويلاحظ أن الدخل هنا مقدّر بسعر التكلفة فإذا ما اردناه بسعر السوق لوجب علينا اضافة الضرائب
الغير مباشرة بعد خصم الاعانات .

حساب الانفاق القومي :

يتمثل هذا الانفاق كما سبق الذكر في استهلاك عام واستهلاك خاص واستثمارات
ومعاملات خارجية (صادرات وواردات) . وبالتالي يمكن تقدير هذا الانفاق القومي على النحو
التالى :

الاستهلاك الخاص : } مشتريات سلع وخدمات
من قطاع الاعمال
من قطاع الادارة الحكومية

الاستهلاك العام : - اجور

- مشتريات من قطاع الاعمال

- مشتريات من الخارج

منقوصا منه : مبيعات للمشروعات

مبيعات للأفراد

اجمالى الاستثمار المحلى : - اجمالى تكوين رأس المال الثابت

- الزيادة فى المخزون

المعاملات الخارجية : - صافى الصادرات } صافى صادرات قطاع الاعمال
صافى صادرات القطاع الحكومى

- صافى دخل العوامل من الخارج

وعلى هذا فالانفاق القومي = مجموع الاستهلاك الخاص والجماعى واجمالى تكوين رأس المال
المحلى وصافى المعاملات الخارجية . ويقدر بالتالى بثمن السوق وبالتالى يساوى مجمل الانتاج القومي .
الا ان تحديد هذه الاجماليات ليست هدفا فى حد ذاتها ، بل هى وسيلة لتحقيق
هدف ابعد ومن هنا يثور السؤال لمعرفة استخدامات الحسابات القومية وكيف يتم هذا الاستخدام .

...

...